

طبعة
مريضة
ومنقحة

النظم السياسية

دراسة مقارنة

ومبادئ القانون الدستوري

الدكتور

محمد عبد المحسن بن طريف

الدكتور

زهير أحمد قدورة



النظم السياسية

ومبادئ القانون الدستوري

- دراسة مقارنة -

الدكتور

محمد عبد المحسن بن طريف

أستاذ القانون العام المساعد

كلية القانون/جامعة عمان العربية

رئيس قسم القانون

الدكتور

زهير أحمد قدورة

أستاذ لقانون العام المشارك

كلية الحقوق/جامعة الشرق الأوسط

رئيس قسم القانون العام (سابقاً) - جامعة الزيتونة

مزيدة ومنقحة



2023

الفهرس

الصفحة

الموضوع

13 مقدمة

الباب الأول

17 **النظم السياسية**

19 مقدمة في التعريف بالنظم السياسية

23 **الفصل الأول : الدولة**

24 **المبحث الأول: تعريف الدولة وأركانها**

24 **المطلب الأول: تعريف الدولة**

25 **المطلب الثاني: أركان الدولة**

29 **المبحث الثاني: خصائص الدولة**

29 **المطلب الأول: السيادة**

33 **المطلب الثاني: الشخصية القانونية**

35 **المبحث الثالث: أنواع الدول**

35 **المطلب الأول: الدول من حيث السيادة**

37 **المطلب الثاني: الدول من حيث التكوين**

37 **الفرع الأول: الدول البسيطة (الموحدة)**

39 **الفرع الثاني: الدول المركبة (الاتحادية)**

40 **أولاً : الاتحاد الشخصي**

41 **ثانياً : الاتحاد الاستقلالي**

42 **ثالثاً : الاتحاد الحقيقي أو الفعلي**

42	رابعاً : الاتحاد المركزي
47	الفصل الثاني: الحكومة.....
48	التمهيد
50	المبحث الأول: الحكومات من حيث الخضوع للقانون
50	المطلب الأول : الحكومة الاستبدادية.....
51	المطلب الثاني : الحكومة القانونية
52	المبحث الثاني: الحكومات من حيث مصدر السيادة
52	المطلب الأول: الحكومات الفردية
52	1- الملكية الاستبدادية.....
53	2- الملكية المطلقة
53	3- الدكتاتورية
54	المطلب الثاني: حكومات الأقلية (الارستقراطية)
55	المطلب الثالث: الحكومات الديمقراطية (حكومة الشعب)
56	المبحث الثالث: صور الحكم الديموقراطي.....
57	المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية وخصائصها ومزاياها
61	المطلب الثاني: صور الحكم الديموقراطي من حيث الرئيس الأعلى
61	أولاً: الملكية الدستورية.....
62	ثانياً: الحكم الجمهوري.....
	المطلب الثالث: صور الحكم الديموقراطي من حيث كيفية اشتراك
63	الشعب في السلطة.....
64	الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة
66	الفرع الثاني: الديمقراطية النيابية
70	الفرع الثالث: الديمقراطية شبه أو نصف المباشرة

79	الفصل الثالث: الصور الرئيسية للأنظمة السياسية المعاصرة.....
80	المبحث الأول: مبدأ الفصل بين السلطات
80	المطلب الأول : مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات
86	المطلب الثاني: مبررات مبدأ الفصل بين السلطات.....
95	المطلب الثالث: موقف الدساتير من مبدأ الفصل بين السلطات.....
98	المبحث الثاني: الصور الرئيسية للأنظمة السياسية المعاصرة.....
99	المطلب الأول: النظام البرلماني.....
100	المطلب الثاني: النظام الرئاسي
111	المطلب الثالث: النظام المجلسي (أو حكومة الجمعية)
115	الفصل الرابع: النظام السياسي في الإسلام
116	التمهيد.....
119	المبحث الأول: السلطة التشريعية في النظام السياسي الإسلامي
120	المطلب الأول: التشريع في عهد الرسول عليه السلام
122	المطلب الثاني: التشريع في عهد الصحابة والتابعين
123	المطلب الثالث: مصادر الشريعة الإسلامية.....
126	المطلب الرابع: المجتهدون.....
126	أولاً : التعريف بهم
127	ثانياً : شروطهم.....
128	ثالثاً : قيمة الاجتهاد
131	المبحث الثاني: السلطة التنفيذية في النظام السياسي الإسلامي.....
134	المطلب الأول: طرق اختيار الخليفة
134	الفرع الأول: اختيار أبي بكر رضي الله عنه
136	الفرع الثاني: استخلاف عمر رضي الله عنه.....
138	الفرع الثالث: نظام الشورى في اختيار عثمان رضي الله عنه....

142	المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها في الخليفة
144	المطلب الثالث: اختصاصات الخليفة
147	المطلب الرابع: الوزارة في الإسلام
152	المطلب الخامس: الإمارة في الأقاليم

الباب الثاني

157	مبادئ القانون الدستوري.....
159	الفصل الأول: التعريف بالقانون الدستوري وعلاقته بفروع القانون العام.
160	المبحث الأول: التعريف بالقانون الدستوري.....
163	المبحث الثاني: علاقة القانون الدستوري بغيره من فروع القانون العام..
163	المطلب الأول: القانون الدستوري والقانون الدولي العام
164	المطلب الثاني: القانون الدستوري والقانون الإداري
165	المطلب الثالث: القانون الدستوري والقانون المالي
165	المطلب الرابع: القانون الدستوري وقانون العقوبات.....
167	الفصل الثاني: مصادر القاعدة الدستورية
168	المبحث الأول: التشريع
169	المبحث الثاني: العرف
173	الفصل الثالث: أساليب نشأة الدساتير
174	المبحث الأول: الأساليب غير الديمقراطية.....
174	المطلب الأول: أسلوب المنحة
176	المطلب الثاني: أسلوب العقد
177	المبحث الثاني: الأساليب الديمقراطية
177	المطلب الأول: أسلوب الجمعية التأسيسية
178	المطلب الثاني: أسلوب الاستفتاء الشعبي

185	الفصل الرابع: أنواع الدساتير.....
186	المبحث الأول: الدساتير المكتوبة وغير المكتوبة
186	المطلب الأول: الدساتير المكتوبة.....
188	المطلب الثاني: الدساتير غير المكتوبة.....
189	المبحث الثاني: الدساتير المرنة والدساتير الجامدة.....
189	المطلب الأول: الدساتير المرنة
189	المطلب الثاني: الدساتير الجامدة
192	المبحث الثالث : مبدأ سمو الدستور.....
192	المطلب الأول: السمو الموضوعي
192	المطلب الثاني: السمو الشكلي.....
195	الفصل الخامس: الرقابة على دستورية القوانين
201	المبحث الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين
201	المطلب الأول: مفهوم الرقابة السياسية. على دستورية القوانين
202	المطلب الثاني: تقدير الرقابة بواسطة هيئة سياسية
209	المبحث الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين
209	المطلب الأول: مفهوم الرقابة القضائية على دستورية القوانين
211	المطلب الثاني: ممارسة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ...
224	المطلب الثالث: تقدير الرقابة القضائية على دستورية القوانين
226	المطلب الرابع: أوجه الرقابة على دستورية القوانين.....
238	المبحث الثالث : الرقابة على دستورية القوانين في الاردن.....
	المطلب الأول: الرقابة على دستورية القوانين في الأردن قبل
238	التعديلات الدستورية عام 2011
	المطلب الثاني: الرقابة الدستورية على القوانين بعد تعديل الدستور
252	عام 2011.....

271	الفصل السادس: وسائل إنهاء الدساتير
273	المبحث الأول: الأسلوب العادي
274	المبحث الثاني: الأسلوب غير العادي
الباب الثالث	
277	النظام الدستوري الأردني.....
281	الفصل الأول: القانون الأساسي الأول لسنة 1928م
282	المبحث الأول: التمهيد لصدور أول قانون أساسي
285	المبحث الثاني: نشأة القانون الأساسي الأول عام 1928
288	المبحث الثالث: مضمون القانون الأساسي الأول
291	الفصل الثاني: دستور عام 1946 في ظل الاستقلال التام
292	المبحث الأول: إعلان الاستقلال وقيام المملكة الأردنية الهاشمية
294	المبحث الثاني: نشأة دستور 1946
297	المبحث الثالث: مضمون دستور 1946
301	الفصل الثالث: دستور عام 1952 (الحالي).....
302	المبحث الأول: نشأة دستور 1952 وخصائصه.....
302	المطلب الأول: نشأة دستور 1952
304	المطلب الثاني: خصائص دستور عام 1952
314	المبحث الثاني: تنظيم الحقوق والحريات العامة
315	المطلب الأول: الحقوق والحريات الشخصية
318	المطلب الثاني: الحريات الدينية والفكرية والسياسية
324	المطلب الثالث: حرية الملكية
327	المطلب الرابع: الحقوق الاجتماعية والثقافية
328	المبحث الثالث: تنظيم السلطات العامة واختصاصاتها

328	المطلب الأول: السلطة التنفيذية
328	الفرع الأول: الملك واختصاصاته
337	الفرع الثاني: مجلس الوزراء.....
344	الفرع الثالث: المسؤولية الوزارية
349	المطلب الثاني: السلطة التشريعية
349	الفرع الأول: تكوين مجلس الأمة.....
374	الفرع الثاني: اختصاصات مجلس الأمة.....
399	قائمة المراجع

مقدمة عامة

النظام السياسي معاصر لقيام المجتمع السياسي، وقديم قدم هذا المجتمع. ولا بد لكل مجتمع سياسي - أياً كان نوعه - من أن يخضع لنظام سياسي معين، يوضح نظام الحكم فيه وينظم بالتالي العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفقاً في ذلك بين السلطة والحرية.

ثم إن كل مجتمع له مفاهيم خاصة به يستمدّها من المؤثرات التاريخية التي عاشها، والدولية التي تحيط به، والاقتصادية التي يحياها، والاجتماعية التي يتفاعل معها، والدينية التي يؤمن بها، والفلسفية التي يعتنقها.

وبناء على ذلك فالنظام السياسي الذي يحكم أي مجتمع يستلهم في أحكامه وتنظيماته المفاهيم والأسس التي تقوم عليها الدولة كما تتعدد بالتالي نظم الحكم في الدول المختلفة تبعاً لاختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والظروف البيئية.

فالنظام السياسي الذي يصلح في بلد معين قد لا يصلح في بلد آخر في نفس الوقت، بل إنه قد لا يوافق أحياناً نفس البلد لو تغيرت ظروفها.

ولكي نفهم نظام الحكم في دولة معينة وفي وقت معين فإن ذلك يتطلب معرفة نظام الحكم في الدول الأخرى المعاصرة ما دامت نظم الحكم المعاصرة تؤثر في بعضها بعضاً.

ومن ناحية أخرى إن وجود الدولة يستلزم وجود قانون دستوري، ذلك أنه لا توجد جماعة بشرية على شيء من النظام بدون قواعد أساسية تبين نظام الحكم فيها سواء

كانت تلك القواعد مدونة في دستور مكتوب أو وليدة سوابق عرفية مستقرة، لها في نفوس الجماعة إلزام القانون. وأمام تعدد الأنظمة السياسية لم يعد القانون الدستوري محصوراً في دراسة المبدأ الديمقراطي التقليدي وتطبيقاته في القانون الوضعي، بل أصبح يشمل دراسة النظم السياسية المعاصرة المختلفة ومشاكلها الدستورية العامة ويبين الحلول التي تأخذ بها كل منها.

وتختلف القواعد الدستوري اختلافاً متفاوتاً من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، كما أن الإلمام المجرد بالقواعد الدستورية السائدة في دولة معينة لا يكفي بذاته للحكم على نظامها السياسي بل يجب فوق ذلك الإحاطة بكيفية تطبيقه في العمل.

ومن ناحية أخرى فإن أياً كانت النصوص التي يتضمنها الدستور ومهما كان فيها من ضمان كبير للحريات وتحقيق للديموقراطية فلا بد من وجود رأي عام ناضج يعمل على حسن تطبيق نصوص الوثيقة الدستورية حتى لا تكون نصوصاً جوفاء بعيدة عن مجال التطبيق العملي.

ثم إن الدساتير المكتوبة موجودة في أغلب دول العالم وهي متشابهة في نصوصها ورغم هذا التشابه فقد أدى تطبيقها إلى نتائج متباينة وفقاً لظروف كل دولة وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى فإن قواعد القانون الدستوري يعود احترامها إلى مراقبة الأفراد للسلطة الحاكمة وهذا أمر مرهون يتوقف على درجة الوعي والنضج السياسي للشعب وهذا ليس متيسراً بقدر متساوٍ بين الشعوب مع أن النظم الدستورية الحديثة تفترض بلوغ المواطنين بأية دولة درجة معينة من الثقافة والوعي يعرفون من خلالها حقوقهم وواجباتهم.

وسوف تتناول دراستنا للنظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري ثلاثة أبواب

على النحو التالي:

الباب الأول: ونخصه للنظم السياسية.

الباب الثاني: ونوضح فيه مبادئ القانون الدستوري.

الباب الثالث: ونتناول فيه النظام الدستوري الأردني.